منذ عام 2012 حتى 31 مارس 2026.. تمثلت في 49 عملية والاستحواذ يشكل الإلزامي 65,08٪ من إجمالي القيمة

1,88 مليار دينار صفقات اندماج واستحواذ في الكويت

■ 71,04 مليون دينار قيمة العمليات في 2025ـ2026.. والاستحواذ الاختياري يشكل 90,26٪ منها ■ 1,22 مليار دينار للاستحواذات الإلزامية.. و443,74 مليون دينار لعمليات الاندماج بطريق الضم

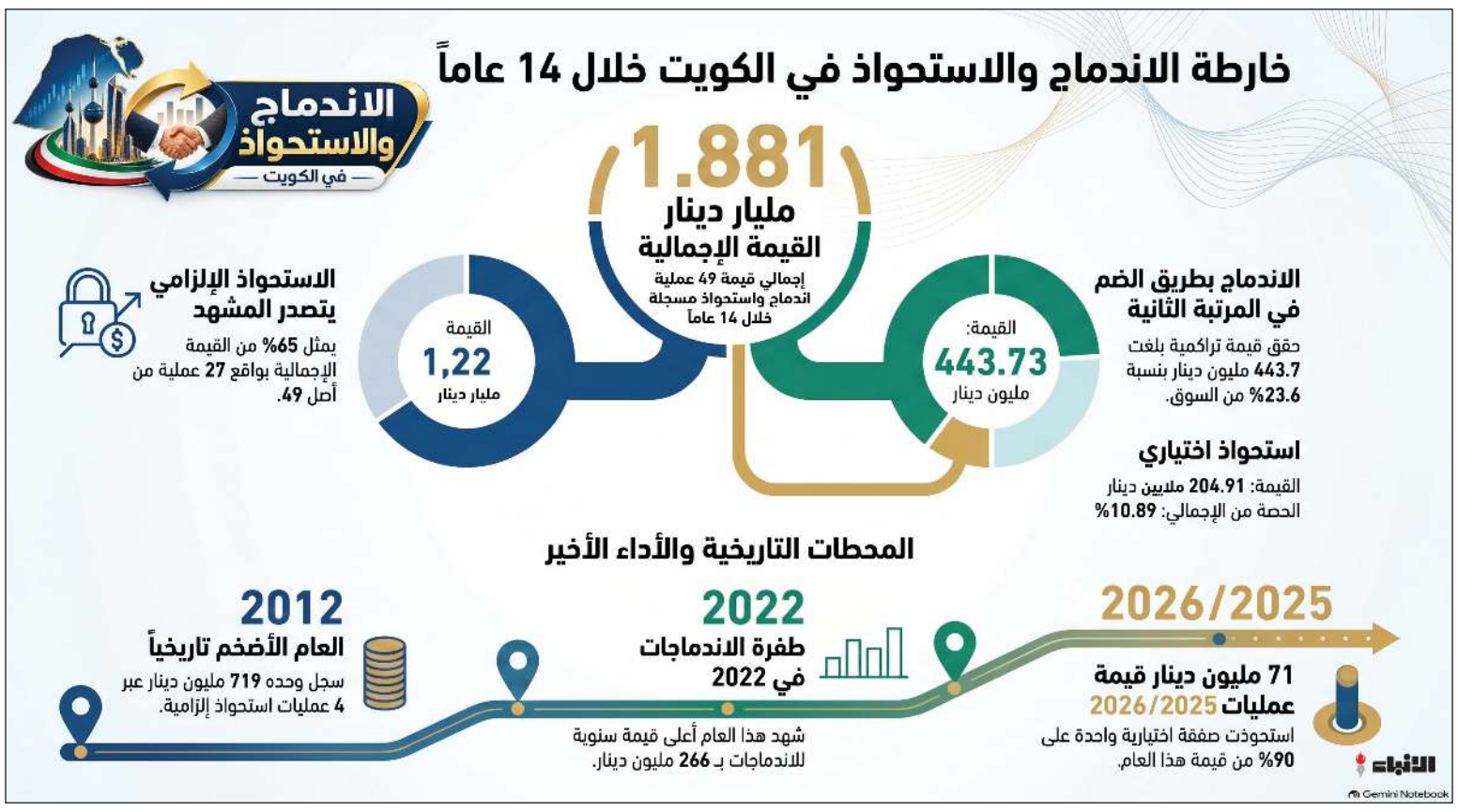

أحمد مغربي

كشفت بيانات هيئة أسواق المال عن بلوغ القيمة التراكمية لأنشطة الاندماج والاستحواذ نحو 1,88 مليار دينار عبر 49 عملية منذ عام 2012 حتى 31 مارس 2026، فيما تنوعت العمليات بين الاستحواذ الإلزامي والاختياري والمنافس، والاندماج بطريق الضم، إلى جانب عروض الشراء الجزئي.

وأظهرت البيانات، التي حصلت عليها «الأنباء»، أن السنة المالية 2026/2025 شهدت عمليات اندماج واستحواذ بقيمة إجمالية بلغت 71,03 مليون دينار، جاءت غالبيتها من عملية استحواذ اختياري واحدة بلغت قيمتها 64,11 مليون دينار، إلى جانب عمليتي اندماج بطريق الضم بقيمة إجمالية بلغت 6,917 ملايين دينار، فيما سجلت عمليتا استحواذ إلزامي خلال السنة بقيمة صفرية.

وخلال العام المالي الماضي، استحوذت عملية الاستحواذ الاختياري على نحو 90,26٪ من إجمالي قيمة أنشطة الاندماج والاستحواذ خلال 2026/2025، مقابل نحو 9,74٪ لعمليات الاندماج بطريق الضم، ما يعكس تركز القيمة الإجمالية للعام في صفقة الاستحواذ الاختياري البالغة أكثر من 64,11 مليون دينار.

وعلى المستوى التراكمي، حافظ الاستحواذ الإلزامي على الصدارة من حيث العدد والقيمة، إذ سجلت هيئة أسواق المال 27 عملية استحواذ إلزامي بقيمة إجمالية بلغت 1,22 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من 2012 وحتى 2025، بما يمثل نحو 65,08٪ من القيمة الإجمالية لجميع أنشطة الاندماج والاستحواذ البالغة 1,881 مليار دينار، كما مثلت تلك العمليات أكثر من نصف عدد الأنشطة المسجلة، بواقع 27 عملية من أصل 49. وكان عام 2012 الأكبر تاريخيا في قيمة الاستحواذات الإلزامية، إذ شهد 4 عمليات بقيمة إجمالية بلغت 719,02 مليون دينار، تلاه عام 2016 بثلاث عمليات قيمتها 285,72 مليون دينار، ثم عام 2023 بعملية واحدة قيمتها 126,51 مليون دينار، فيما سجل عام 2024 عملية بقيمة 39,06 مليون دينار، وفي 2025 تم تسجيل عمليتي استحواذ إلزامي بقيمة إجمالية صفرية.

وتوضح البيانات مدى التفاوت الكبير في قيم الاستحواذات الإلزامية من عام إلى آخر، إذ بلغت قيمتها 584,64 ألف دينار في 2013، و7,274 ملايين دينار في 2014، و18,38 مليون دينار في 2015، و18,98 مليون دينار في 2017، و5,95 ملايين دينار في 2018، فيما سجل عام 2019 عملية بقيمة صفر، وبلغت القيمة 2,230 مليون دينار في 2020، ونحو 36,3 ألف دينار في عام 2021، ونحو 610,95 ألف دينار في 2022.

أما الاستحواذ الاختياري، فسجل على مدار فترة الرصد 5 عمليات فقط بقيمة إجمالية بلغت 204,91 ملايين دينار، بما يعادل نحو 10,89٪ من إجمالي قيمة أنشطة الاندماج والاستحواذ. وتوزعت تلك العمليات بواقع عملية واحدة في عام 2014 بقيمة 1,41 مليون دينار، وعملية في عام 2015 بقيمة 128,86 مليون دينار، وعمليتين في 2018 بقيمة إجمالية 10,52 ملايين دينار، وصولا إلى عملية خلال 2025 بقيمة 64,11 مليون دينار. وبذلك، جاءت صفقة الاستحواذ الاختياري المسجلة في 2025 كثاني أكبر قيمة سنوية للاستحواذات الاختيارية، بعد قيمة عام 2015 البالغة 128,86 مليون دينار.

اندماجات بطريق الضم

وحلت عمليات الاندماج بطريق الضم في المرتبة الثانية بين جميع أنواع الأنشطة من حيث القيمة التراكمية بعد الاستحواذ الإلزامي، إذ بلغ عددها 14 عملية بقيمة إجمالية 443,73 مليون دينار، تشكل نحو 23,59٪ من إجمالي القيمة التراكمية لأنشطة الاندماج والاستحواذ.

وبدأت العمليات المسجلة في هذا التصنيف عام 2015 بعملية قيمتها 4,72 ملايين دينار، ثم عملية بقيمة 7,31 ملايين في 2016، وعملية بقيمة 29,06 مليونا في 2018، تلتها عمليتان بقيمة إجمالية 20,98 مليون دينار في 2019.

وسجل عام 2021 عملية اندماج واحدة بقيمة 1,33 مليون دينار، قبل أن تشهد العمليات قفزة كبيرة في عام 2022 مع 3 عمليات بقيمة إجمالية بلغت 266,17 مليون دينار، وهي أعلى قيمة سنوية لعمليات الاندماج بطريق الضم، وفي عام 2023 نفذت 3 عمليات أخرى بقيمة 107,21 ملايين دينار، ثم سجل عام 2025 عمليتين بقيمة 6,91 ملايين دينار.

استحواذ منافس واحد

وسجلت الإحصاءات التراكمية عملية استحواذ منافس واحدة فقط خلال كامل الفترة، جرت في عام 2016 بقيمة بلغت 90,25 ألف دينار، لتظل هذه الفئة الأقل من حيث العدد والقيمة بين أنواع الاستحواذ والاندماج.

كما رصدت الهيئة عرضي شراء جزئي بقيمة إجمالية بلغت 8,12 ملايين دينار، توزعا بين عملية في عام 2022 بقيمة 6,75 ملايين دينار، وأخرى في 2023 بقيمة 1,370 مليون دينار.

وتظهر البيانات السنوية للقيمة الإجمالية لجميع الأنشطة أن 2012 استحوذ وحده على 719,02 مليون دينار عبر 4 عمليات استحواذ إلزامي، بما يمثل نحو 38,22٪ من إجمالي القيمة التراكمية.

وفي 2013 بلغت القيمة الإجمالية 584,64 ألف دينار، ثم ارتفعت إلى 8,68 ملايين دينار في 2014، قبل أن تقفز إلى 151,96 مليون دينار في 2015، و293,13 مليون دينار في 2016، ثم تتراجع إلى 18,98 مليونا في 2017.

وبلغت قيمة العمليات 45,54 مليون دينار في عام 2018، و20,98 مليون في عام 2019، وخلال عام 2020 بلغت نحو 2,3 مليون دينار، وفي عام 2021 بلغت نحو 1,37 مليون دينار، قبل أن ترتفع بقوة إلى 273,53 مليون دينار في 2022 و235,1 مليون دينار في 2023، ثم تتراجع إلى 39,06 مليون دينار في 2024، لترتفع مجددا إلى 71,03 مليون دينار في 2025 وفق البيانات الممتدة حتى نهاية مارس 2026.

وتعكس المحصلة التراكمية البالغة 1,881 مليار دينار عبر 49 نشاطا تفاوتا واضحا في طبيعة وقيمة عمليات الاندماج والاستحواذ على مدار السنوات، مع هيمنة الاستحواذ الإلزامي على نحو ثلثي القيمة الإجمالية، مقابل حضور قوي للاندماجات بطريق الضم بحصة تقترب من ربع القيمة، فيما جاءت الاستحواذات الاختيارية في المرتبة الثالثة، وظلت الاستحواذات المنافسة وعروض الشراء الجزئي محدودة قياسا بحجم النشاط الإجمالي.

وبالتوازي مع النشاط المسجل، واصلت هيئة أسواق المال تطوير الإطار التنظيمي للاندماج والاستحواذ، إذ أشار تقرير هيئة أسواق المال الأخير إلى تعديل بعض أحكام الكتاب التاسع «الاندماج والاستحواذ» من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010، إلى جانب إعداد دراسات تتعلق بتنظيم عمليات البيع والشراء الإجباريين لأسهم أقلية المساهمين، ودراسة البلاغات والشكاوى ذات الصلة وإبداء الرأي في القضايا المرتبطة بعمليات الاندماج والاستحواذ.

في أول 6 أشهر من 2026 وبنمو سنوي 3,42٪

286,1 مليون دولار تحويلات الفلبينيين من الكويت

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

ارتفعت تحويلات العمالة الفلبينية من الكويت خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 3,42٪ على أساس سنوي، لتصل إلى 286,10 مليون دولار، مقابل 276,64 مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام 2025، بزيادة قيمتها 9,46 ملايين دولار، وفق بيانات رسمية لبنك الفلبين المركزي.

وبذلك جاءت الكويت في المرتبة الرابعة خليجيا من حيث قيمة تحويلات العمالة الفلبينية خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، بعد السعودية والإمارات وقطر، فيما سجلت رابع أعلى معدل نمو بين دول مجلس التعاون.

وتكشف البيانات عن استمرار المسار التصاعدي للتحويلات الفلبينية الخارجة من الكويت خلال النصف الأول من 2026، إذ ارتفعت قيمتها بنحو 9,46 ملايين دولار مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، بما يعكس نموا سنويا بنسبة 3,42٪.

واستحوذت الكويت على نحو 9,77٪ من إجمالي تحويلات العمالة الفلبينية من دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من 2026، والبالغة 2,92 مليار دولار، فيما شكلت تحويلات الفلبينيين من الكويت نحو 1,67٪ من إجمالي تحويلات العمالة الفلبينية من مختلف دول العالم، التي بلغت نحو 17,15 مليار دولار خلال الفترة نفسها.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، ارتفعت تحويلات العمالة الفلبينية من الدول الست بنسبة 3,53٪ على أساس سنوي خلال النصف الأول من 2026، لتصل إلى 2,92 مليار دولار، مقارنة بنحو 2,82 مليار دولار في النصف الأول من 2025، بزيادة بلغت 99,84 مليون دولار.

وجاء النمو الخليجي مدعوما بارتفاع التحويلات من جميع دول مجلس التعاون، فيما تصدرت الإمارات معدلات النمو بنسبة 4,27٪، بعدما ارتفعت التحويلات منها إلى 750,29 مليون دولار في النصف الأول من 2026، مقابل 719,58 مليون دولار في الفترة المقابلة من 2025. وحلت قطر في المرتبة الثانية من حيث معدل النمو بنسبة 3,74٪، لترتفع تحويلات العمالة الفلبينية منها إلى 508,18 ملايين دولار، مقارنة بـ489,85 مليون دولار، تلتها السعودية بنمو 3,55٪، مسجلة أكبر قيمة للتحويلات خليجيا عند 1,07650 مليار دولار، مقابل 1,03959 مليار دولار في النصف الأول من العام الماضي.

ومثلت تحويلات العمالة الفلبينية من دول مجلس التعاون الست نحو 96,64٪ من إجمالي تحويلات تلك العمالة من منطقة الشرق الأوسط خلال النصف الأول من 2026، والتي بلغت نحو 3,03 مليارات دولار، ما يعكس الثقل الكبير لدول الخليج كمصدر للتحويلات الفلبينية القادمة من المنطقة. وعلى مستوى قارة آسيا ككل، بلغت تحويلات العمالة الفلبينية نحو 7,03 مليارات دولار خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على 41,65٪ منها. وبلغ إجمالي تحويلات العمالة الفلبينية من مختلف دول العالم نحو 17,15 مليار دولار خلال النصف الأول من 2026، وشكلت التحويلات القادمة من دول مجلس التعاون نحو 17,07٪ منها.

الذهب يواصل تحقيق مكاسب

وكالات: واصل الذهب مكاسبه الممتدة لأسبوعين، إذ ضغطت بيانات أضعف لمبيعات التجزئة الأميركية على الدولار الأميركي، ما جعل المعدن النفيس أرخص لمعظم المشترين.

وارتفع سعر المعدن الأصفر بما يصل إلى 0,9٪ قبل أن يقلص مكاسبه ليتداول قرب 4400 دولار للأونصة، بعدما أنهى الأسبوع السابق مرتفعا بنحو 1٪.

وأظهرت أحدث البيانات الأميركية تراجع كل من ثقة المستهلكين ومبيعات التجزئة، ما ساعد على تهدئة المخاوف من رفع وشيك لأسعار الفائدة، ما يشكل عادة عامل ضغط على الذهب الذي لا يدر عائدا.

وانخفض مؤشر للدولار بنسبة 0,2٪ أمس الاثنين، ما جعل الذهب المسعر بالعملة الأميركية أقل كلفة، كما كان منحنى العائد، الذي يشير إلى الفارق بين عوائد سندات الخزانة الأميركية طويلة وقصيرة الأجل، يزداد انحدارا.

وقال جاستن لين، المحلل لدى «غلوبال إكس إي تي إفز» (Global X ETFs): «لا تعتقد الأسواق أن الاحتياطي الفيدرالي يميل إلى التشديد النقدي فعليا في الأجل القريب».

وتسعر أسواق المال احتمالا بأقل من 33٪ لرفع أسعار الفائدة في اجتماع الاحتياطي الفيدرالي في سبتمبر، مقارنة باحتمال تجاوز 70٪ في بداية الشهر.

وكان تعافي الذهب فوق مستوى 4000 دولار للأونصة، وهو مستوى رئيسي، مدفوعا بتجدد شهية المستثمرين وزيادة مشتريات البنوك المركزية، ولاسيما من الصين. ودفعت مكاسب الأسبوع الماضي المعدن إلى تجاوز متوسطه المتحرك 100 يوم للمرة الأولى منذ أبريل، ولا يزال يحوم قرب ذلك المستوى.

وأشار لين، من «غلوبال إكس إي تي إفز»، إلى أن الذهب «سيحتاج إلى اختراق ملموس فوق 4400 دولار لتأكيد أن زخمه الإيجابي لديه مجال إضافي للاستمرار».

وأضاف: «الارتداد الأخير، رغم أنه كان مدفوعا في الغالب بالعوامل الفنية، سعر أيضا معظم المحفزات الإيجابية من الأسبوع الماضي، لذلك قد نرى الذهب يتداول بشكل مستقر نسبيا» حتى ظهور المحفز الواضح التالي.

ومن المقرر أن يوفر محضر اجتماع السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي في يوليو، المقرر صدوره يوم الأربعاء، بعض الوضوح بشأن اعتبارات أسعار الفائدة.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة المناعي الكرام

لوفاة فقيدتها المغفور لها بإذن الله تعالى

نوال علي إبراهيم المناعي

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون